الدكتور حسين ظاهر

فكرة حياد لبنان

طُرحت في الآونة الأخيرة دعوةٌ إلى حياد لبنان، بما يعني التنصُّل من مشاكل المنطقة ونزاعاتها، والابتعاد عن التحالفات وأثمانها، لعلَّ شعب لبنان يعيش آمناً مستقراً وينعم بالسلام ضمن حدود يتمُّ ترسيمها جنوباً وشرقاً وشمالاً.

نظرياً تبدو الفكرة ممكنة وجذابة، أما في الواقع إنّ الأمر يتطلّب دراسةً معمّقةً لمسألة الحياد من حيث الأصل والمفهوم، والسوابق التاريخية بحيثياتها وشروطها، ودور الدول القريبة والبعيدة في إقرار الحياد وتثبيته، أو خرقه وإسقاطه. من غير أن نغفل أهمية الموقع والوضع الجيوسياسي للبلد المطلوب حياده.

إذن ما هو الحياد الدولي؟ لجهة مفهومه وجذوره التاريخية وتطوره، والحالات التي شهدت هذه الظاهرة وصولاً إلى فرضية "حياد لبنان".

الحياد مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام، ظهر لأول مرة في مؤتمر لاهاي 1907، إذ تضمّنت الإتفاقيات الناجمة عن المؤتمر نصوصاً تُحدّد حقوق الدول المحايدة والتزاماتها. وتَقَرَّر أنه لا يحقّ لدولةٍ محايدةٍ المشاركة المباشرة في نزاع مسلح أو مساعدة أحد الأطراف.

والحياد قد يكون طوعياً مؤقتاً، أو تعاقدياً دائماً. فالأول، يبدأ مع اندلاع أزمةٍ مسلّحةٍ بين دولتين أو أكثر، وينتهي بانتهاء الأزمة. أمّا الثاني فهو حيادٌ دائمٌ مستمرٌ، تلتزم به الدول

بموجب معاهدةٍ تقضي بمراعاته في كل الحالات. كما تفرض على هذه الدول عدم القيام بأيّ حربٍ هجوميةٍ. فالحياد يُرتّب على الدولة التي تُطالب به بعض الواجبات والحقوق:

لجهة الواجبات فإنها تتلخّص بمبدأين: الإمتناع، وعدم الإنحياز. فمبدأ الإمتناع يفرض على الدولة المحايدة عدم تقديم أيّ مساعدةٍ لأحد الطرفين المتحاربين. كما تمتنع عن حماية رعاياها الذين قد يجازفون ويخرقون الحياد. وتفسح المجال للدولة المتضرِّرة كي تتّخذ الإجراءات اللازمة بحقهم دفاعاً عن مصالحها. أما مبدأ عدم الإنحياز فيفرض على الدولة المحايدة معاملة جميع الدول المحاربة بالمساواة التامة.

وحقوق الدول المحايدة توجز أيضاً بعبارتين: حصانة أراضي هذه الدولة، وتمتّعها بحرية علاقاتها التجارية مع جميع الدول بما فيها الدول المحاربة.

وليس من الضروري ان تكون الدولة المحايدة طرفاً في المعاهدة التي أنشأت حيادها، وضَمِنته. مثال سويسرا، التي ضمنت الدول الأوروبية حيادها في إطار مؤتمر فيينا 1815، وأعادت معاهدتا فرساي وسان جرمان تأكيد هذا الحياد عام 1919، من غير أن تُشارك سويسرا بالتوقيع عليهما. احترمت الدول حياد سويسرا، والحكومة السويسرية رفضت الإنضمام إلى منظمة الأمم المتحدة، تجنّباً لأيّ التزام قد يتناقض مع حيادها. على العكس من ذلك، إنَّ الحياد البلجيكي القائم على معاهدة لندن 1831، قد خُرِق من قِبَل القوات الألمانية عام 1914 وعام 1940. ولم تعُد بلجيكا دولةً محايدةً بعد الحرب العالمية الثانية، وانضمَّت إلى حلف شمالي الأطلسي.

إذن يتوجَّب على الدولة المحايدة أن تمتلك القوة اللّازمة لمنع أيّ خرقٍ لأراضيها، مثال سويسرا التي احتجزت عشرات الآلاف من الجنود الفرنسيين الذين انتهكوا حرمة أراضيها عام 1871، وكذلك في 20 حزيران 1940.

أمّا بالنسبة للبنان، بموقعه الجغرافي المهمّ استراتيجياً، وبانتمائه الحضاري، والذي ارتبطت مصالحُه الإقتصادية والأمنية تاريخياً بعمقه العربي، والذي عانى كثيراً من ارتدادات احتلال

فلسطين من قبل الغزاة الصّهاينة منذ العام 1948 حتى اليوم. ولا تزال أجزاءٌ من أراضيه تحت الإحتلال الإسرائيلي. فلبنان جزءٌ لا يتجزّأ من "قضية الشّرق الأوسط"، وطرفٌ من أطراف النّزاع، وبالتالي من المستحيل أن يتقوقع وينعزل عن محيطه الحيويّ، فيُصبح كالنّعامة التي تغرس رأسها في الرّمال طلباً للنجاة.

في الواقع، هناك عوائق حقيقية أمام "الحياد اللّبناني"، وهي بمنزلة شروطٍ يكاد يُجمع عليها الإختصاصيون في القانون الدّولي العام، وينبغي تنفيذها لتحقيق فكرة الحياد. وهي تتمثل بما يلي:

1 – موافقة غالبية اللبنانيين على الحياد.

2 – موافقة الدول المجاورة للبنان على حياده.

3 – قدرة لبنان على حماية حياده بنفسه.

أولاً، من البديهي أنَّ الحياد يتطلب تعديلاً دستورياً مستنداً على استطلاعٍ لرأي اللّبنانيين. لكنَّ أيّ استفتاءٍ شعبيٍّ حول موضوع الحياد، لا يستقيم في لبنان في ظلِّ غياب أيّ إحصاءٍ سكانيٍّ منذ العام 1932. ناهيك عن التّناقضات الإيديولوجية والسياسية بين فئات الشعب اللبناني.

ثانياً، بالنسبة لدول الجوار، أي سوريا و"إسرائيل"، فهل توافق كلٌّ منهما على حياد لبنان؟

من الثابت أنَّ سوريا لن تُفرّط مطلقاً بورقة لبنان كحليفٍ جدّي، ولن تتركه أبداً مصدرَ تهديدٍ لأمنها القومي. و موقف "إسرائيل" قد يكون سلبياً، وفي حال قبلت بهذا الحياد، فإنّه سيكون على الأرجح، قبولاً مرحلياً وعارضاً، هدفه جرّ لبنان للإعتراف بها قانونياً. وبالتالي تعود وتنتهز أيّ فرصةٍ مناسبةٍ لتحقيق أهدافها التوسعية، وأطماعها باستغلال موارد لبنان الطبيعية. واستخدام قمم جباله العالية للتجسّس، وتركيز قواعد لمنصّات الأسلحة الإستراتيجية.

ثالثاً، من الواضح أنَّ لبنان غير قادرٍ، بإمكاناته الذاتية، على حماية حياده بنفسه. فهو يُعتبر الحلقة الأضعف بقدراته العسكريّة المحدودة، ولا جدوى من الوعود والضمانات الدّولية نظراً للصّراعات الإقليميّة والدّولية، وتضارب مصالح وسياسات الدّول الكبرى تجاه لبنان.

ثم نعود إلى السؤال: هل تمكّن المجتمع الدولي، وأصدقاء لبنان من الدول الغربية، من حماية لبنان من الإنتهاكات والإعتداءات الإسرائيلية في الخمسينيّات، والستينيّات، والسبعينيّات من القرن الماضي؟

لقد كانت الحكومات اللّبنانية المتعاقبة تتبع سياسة "قوة لبنان في ضعفه". أي أنّنا مسالمون ولا نعتدي على أحد. هذه السّياسة، التي ليست سوى نوعاً من الحياد "المقنّع"، لم تُفلح في حماية اللّبنانيين من الإعتداءات الإسرائيلية. ولم تمنع إسرائيل من اجتياح جنوب لبنان عام 1978، ولا من وصول جيشها إلى العاصمة بيروت عام 1982.

إنّ قراءةً واعيةً لتاريخ لبنان والمنطقة تؤكّد أنّ من يستطيع المحافظة على الأراضي اللّبنانية، وحماية اللّبنانيين من الإعتداءات والمخططات الصّهيونية والإرهابيّة، هي قوّةُ لبنان الحقيقية التي تبلورت في ثُلاثيّة الشّعب والجيش والمقاومة. وقد بدأت نتائجها تظهر منذ معادلة تفاهم نيسان 1996، إثر عمليّة "عناقيد الغضب الإسرائيليّة"، وصولاً إلى طرد جنود الإحتلال من بيروت، وملاحقتهم إلى إنهاء "الشريط الحدودي"، وانكفاء الإسرائيليين إلى ما وراء الحدود اللّبنانية مع فلسطين المحتلّة. باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وجزءٌ من قرية الغجر اللّبنانية.

ثم نتساءل أيضاً، هل بإمكان سياسة الحياد أن تضمن سلامة وأمن اللّبنانيين إزاء خطر الإرهاب التّكفيري والداعشيّ؟ هل تمكّن التّحالف الدّولي، على مدار عشر سنواتٍ، من حماية العراقيّين والسوريّين واللّبنانيّين...من مجازر الإرهابيّين؟!

إنّ لبنان اليوم على مفترق طرق، إمّا أن يخضع للضّغوطات الغربية والصهيونية، ويتخلّى عن مكامن قوّته، ويعود إلى حالة الضّعف والوهن والاستسلام تحت شعار "الحياد الوهم"؛ وإمّا

أن يحتفظ بقوّته وبقدرات شعبه، وأن يتعاون بشكلٍ جدّي وفاعلٍ مع أقرانه من القوى والدّول المتضرّرة من الإحتلال الإسرائيلي، ومن سياسات الكيان العنصريّ القمعية والتوسعية.

فلنعقل... ونعود إلى ترميم وحدتنا الوطنية، ونحافظ على مصادر قوّتنا الفعلية، كي ننعم بالسّيادة والإستقلال، ونعيش في عزّةٍ وكرامةٍ. في زمنٍ لا تعرف فيه العلاقات بين الدّول سوى المصالح ولغة القوّة.